

الجمهورية العراقية

حقيقة الكويت

(١)

وزارة الخارجية

تموز ١٩٦١

مقدمة

في ١٩ حزيران ١٩٦١ جرى تبادل كتب بين المقيـــم البريطاني في الخليج العربي وشيخ الكويت عبدالله السالم الصباح . واعتبر ذلك موافقة من الحكومة البريطانية على ان يصبح الكويت مستقلا .

وبهذه الشكليات حاول البريطانيون واعوانهم ان ينكروا حق العراق في الكويت ويسدلوا الستار على كونه جزءا منه . وان يواصلوا سيطرتهم جورا على ارض عراقية وشعب عراقي ، ويدعموا ذلك بالقوة .

فنشروا فى العالم نبأ منحهم الكويت « استقلالا » ليضللوا الرأي العام العربي والعالمي وهم في الحقيقة قد جعلوا من الكويت قاعدة عسكرية لحماية مصالحهم في منطقة الخليج العربي ، ولتهديد سلامة العراق والدول العربية المتحررة وللحيلولة دون قيام هذه الدول بتحـرير الاجـزاء السـليبة من الوطن العربي وللاستعداد لتحطيم حركات التحرر فيه . ثم افتعلوا ضجة كبيرة كلها كذب وبهتان تزعم أن العراق ينوي استعمال العنف والفوة . ليبرروا تحشيد قواتهم العسكرية فعلا في الكويت .

الا ان نواياهم السيئة هذه لم تنطل على الرأي العام الواعي . فسرعان ما ظهر زيف ما ادعوه من استقلال الكويت ، واتضح كذب ما روجوه من عزم العراق على استعمال القوة . اذ لم يحرك العراق جنديا واحدا ، بل اكد مرارا انه لن يسلك غير السبل السلمية من اجل اعـــادة الكويت الى الوطن الام .

ان هذه الضجة التى افتعلتها بريطانية ، وهذه الاساليب الملتوية التي اتبعتها في استثارة الاوساط الدولية والعربية لن تثني العراق اولا عن عزمه على التمسك بحقه والعمل على اعادة الكويت للوطن . فقضـــية الكويت بالنسبة للعراق هى قضية وحدة الارض ووحدة الشعب . كما انها لن تثنيه

عن التمسك بجوهر القضية باعتبارها قضية تحرير جـــزء من الوطن من السيطرة الاستعمارية ، ومنع الاستعمار بعد اليوم من جعله قاعدة عسـكرية تهدد سلامة الوطن العربي وتحول دون تحرره تحـررا كامـلا ، وانقاذ الكويت من نهب الاحتكارات النفطية الانكلو - امريكية ومن نظام قبلي بدائي فاسد .

ان في هذا الكراس لمحة تظهر حقيقة وضع الكويت وعلاقتها التاريخية بالعراق مع تحليل قصير لحقيقة وماهية العلاقات الاسـتعمارية التي تربط الكويت ببريطانيا قبلا وحاليا ، وستتلوه كراريس اخرى للكشف عن حقيقة العلاقات النفطية والعسكرية والسياسية التي تربط بريطانيا بالكويت وعن ماهية نظام الحكم القبلي الفاسد الذى يستند اليه الانكليز لبقاء سيطرتهم وتقوية نفوذهم في جزء من ارض العراق وعلى قسم عزيز من شعبه .

القسم الاول

الكويت من أقضية البصرة

لو رجعنا الى أي مصدر تاريخي او سياسي او جغرافي من المصادر المعروفة التي عنيت بالشرق الادنى وخاصة الخليج العربي لثبت لنا ان الكويت كانت احدى توابع البصرة منذ القرن الثامن عشر[1] حتى اندلاع الحرب العالمية الاولى واحتلال الانكليز للعراق سنة ١٩١٤ . وكان حاكم الكويت خلال هذه الفترة الطويلة يدين بالولاء والطاعة للسلطان العثماني . كما ان الخرائط التي رسمت في تلك الفترة ، الاوربية منها والعثمانية ، وضعت الكويت ضمن رقعة الدولة العثمانية . ومن يتقص تاريخ العلاقة بين الكويت والدولة العثمانية من الناحية الادارية يجد انها كانت تابعة للحكومة المركزية العثمانية ، شأن المناطق المجاورة الاخرى كقطر والاحساء والقطيف ونجد واليمن والحجاز ، وان لم تتخذ فيها جميعا القوات العسكرية مراكز دائمة لها . كما يجد ان حاكم الكويت كان يعين بفرمان سلطاني قائمقاما تابعا لوالي البصرة ، وكان يمنح صلاحيات معينة في الادارة الداخلية لبلدة الكويت للمحافظة على الامن وجمع الضرائب للدولة العثمانية .

وكان يرفع العلم العثماني على مدينة الكويت حتى عام ١٩١٤ اذ اضطره الانكليز على ابداله .

وهناك كثير من الوثائق الرسمية الاخرى التي تؤيد تبعية الكويت للبصرة بينها وثائق عربية وبريطانية والمانية تتضمن مراسلات ومعلومات ذات صلة مباشرة بعلاقة الكويت بالدولة العثمانية وتبعيتها لولاية البصرة

---

(١) ذكر لوريمير (J.G. Lorimer) مؤرخ حكومة الهند البريطانية المعروف في كتابه السري الشهير (Persian Gulf Gazeteer) انه في سنة ١٧٧٥ كانت الكويت ملحقة بولاية البصرة وذلك في فصل خاص كتبه عن العلاقات البريطانية مع الكويت . ويحتوي هذا الكتاب موجزا بالتقارير والمراسلات الرسمية البريطانية حول منطقة الخليج العربي . وقد طبع في كلكتا عام ١٩٠٨ .

والمحاولات التي بذلتها الدول الاجنبية لبسط نفوذها عليها .

ولابد ان نشير بهذا المجال الى التصريح المعروف الذى ادلى بـه الشيخ صباح عام ١٨٦٣ للمعتمد البريطاني في الخليج العربي المستر بيلي (Pelly) الذى كان قد قام بزيارة للكويت في ذلك العام لتأسيس علاقات سياسية مع شيخ الكويت ولحمله على الخروج على الدولة العثمانية ولكنه فشل في مهمته اذ اعلن الشيخ صباح « ان الكويت جزء من الدولة العثمانية وتابع للبصرة »(٢)

ولقد كان الشيخ عبدالله الصباح قائممقام الكويت بين ١٨٦٦-١٨٩٢ من أشد المتمسكين بالولاء للسلطان العثماني . وقد لبى نداء والي بغداد مدحت باشا عام ١٨٧٠ فاشترك بالحملة التركية التي ارسلت الى الحسا للقضاء على الاضطرابات هناك . وبعد رجوع مدحت باشا من تلك الحملة جدد في حفل خاص اقيم في الكويت لعبدالله الصباح رتبته (قائممقاما) واكد له ثقة السلطان به .

وقد استمرت تبعية الكويت لولاية البصرة في عهـد الشيخ محمد الصباح قائممقام الكويت بين ١٨٩٢-١٨٩٦ واشترك هذا الشيخ مع والي البصرة عام ١٨٩٢ في الحملة التي نظمت لاخماد الاضطرابات القبلية في الحسا .

الكويت والنفوذ البريطاني

لقد بدأ النفوذ البريطاني الفعلي يتغلغل في الكويت منذ تولي الشيخ مبارك الصباح المشيخة عام ١٨٩٧ وذلك بطلبه الحماية البريطانية . وكان السبب الرئيسى الذى دفعه الى طلب الحماية البريطانية هو اطماعه الشخصية وما كان يخشاه من الخطر في منافسته وحربه مع ابن رشيد امير نجد الذى كان العثمانيون يعتمدون عليه ويساندونه .

(٢) هذا النص في المصدر السابق ومستند الى التقرير السياسي الذي رفعه المستر بيلي الى حكومته عن هذه الزيارة .

وقد تردد الانكليز في الاستجابة الى الطلب بادىء الامر تفاديا للدخول بنزاع سافر مع السلطان العثماني الذى كان يعتبر الكويت من المراكز الهامة الرئيسية في الدولة العثمانية من جهة ، ولاختلاف وجهات النظر في ذلك الوقت حول أرجحيـة بسط الحمـاية على الكويت بين حـكومة الهنـد والحكومة المركزية في لندن من جهة اخرى •

وفي نهاية عام ١٨٩٨ اصبحت بريطانيا تجابه منافسة دولية قويـة في منطقة الخليج العربي • فقد حاولت روسيا القيصرية مثلا الوصول الى مياه الخليج العربي الدافئة عن طريق تحطيم النفوذ البريطاني في ايران تحقيقا لاهدافها السياسية في الشرق الادنى • واستطاعت فرنسا ان تعقد اتفاقا سريا مع سلطان مسقط حليف بريطانيا التقليدي • كما اسست المانيـــا علاقات صداقة قوية مع الدولة العثمانية محاولة بذلك التمهيد للوصول الى الخليج العربي لمنافسة بريطانيا والحلول محلها • كل هذه العوامل دفعت بريطانيا التي شغلتها ايضا حرب (البوير) في جنوب افريقيا الى الاسراع لبسط نفوذها على الكويت فعقدت لذلك اتفاقا سريا في ٢٣ كانون الثاني عام ١٨٩٩ مع الشيخ مبارك ضمنت فيه سيطرة كاملة على الكويت وهذا نص الاتفاق :ـ

اتفاق مع شيخ الكويت ـ عقد سنة ١٨٩٩

بسم الله تعالى شأنه •

ان الغاية من تحرير هذا الالتزام الشرعي الشريف هو انه قد تم التعهد والاتفاق بين المقدم مالكولم جون ميد المقيم السياسي لصاحبة الجلالة البريطانية نيابة عن الحكومة البريطانية من جهة والشيخ مبارك بن الشيخ صباح شيخ الكويت من جهة أخرى على أن الشيخ مبارك بن الشيخ صباح المذكور آنفا بدافع عن مطلق ارادته ورغبته يتعهد ويلزم بهذا نفسه وورثته وخلفاءه بعدم قبول وكيل أو ممثل أية دولة أو حكومة في الكويت أو في أية منطقة أخرى ضمن حدود اقليمه بدون موافقة الحكومة البريطانية مسبقا• كما يلزم أيضا نفسه وورثته وخلفاءه بعدم التنازل عن أو بيع أو ايجار أو رهن أي جزء من اقليمه أو اعطاءه لغرض اشغاله أو لأي غرض آخر الى حكومة أو رعايا أية دولة أخرى من دون أخذ الموافقـة

المسبقة لحكومة صاحبة الجلالة لهذه المقاصد • ويشمل هذا الالتزام أيضا أي جزء من اقليم الشيخ مبارك المذكور آنفا قد يكون الان في حوزة رعايا أية حكومة أخرى •

ومصداقا لعقد هذا الالتزام الشرعي الشريف فان المقدم مالكولم جون ميد المقيم السياسي لصاحبة الجلالة البريطانية في الخليج الفارسي والشيخ مبارك بن الشيخ صباح الاول بالنيابة عن الحكومة البريطانية والثاني عن نفسه ونيابة عن ورثته وخلفائه قد ثبت كل منهما توقيعه بحضور الشهود في هذا اليوم الواقع في العاشر من شهر رمضان ١٣١٦ المصادف لليوم الثالث والعشرين من شهر كانون الثاني ١٨٩٩ •

أم• جي• ميد — مبارك الصباح

المقيم السياسى في الخليج الفارسى

الشهود :

أي• ويكهام هور — محمد رحيم بن عبدالنبي صفر

رئيس الخدمة الطبية الهندية

تي• كالكوت كاسكين

وقد كان من نتائج قبول الشيخ مبارك بهذا الاتفاق ان وعدته الحكومة البريطانية بدفع مبلغ سنوى قدره (١٥٫٠٠٠) روبية[٣] •

وعندما علم والي البصرة بهذه الاتفاقية السرية ابلغ امرها الى الباب العالي مما أدى الى احتجاج السلطان عبدالحميد الثاني بشدة على هذه الاتصالات البريطانية المريبة باحد موظفيه الاداريين والتدخل في شؤون الدولة الداخلية وطلب الى السفير البريطاني في استانبول ابلاغ ذلك الى حكومته[٤] •

وقد اعتذر الشيخ مبارك للسلطان عن ذنبه فقبل تكفيرا عنه دعوة محسن باشا والي البصرة آنذاك لزيارته في خريف ١٨٩٩ • وانتهز الشيخ

(٣) التقرير الرسمي عن العلاقات البريطانية مع الكويت في كتاب لوريمير المذكور سابقا •

(٤) تقرير السفير البريطاني السري في استانبول الى وزارة الخارجية البريطانية المرقم ٤٤٢ والمؤرخ ٤ أيلول ١٨٩٩ المحفوظ في المجلد المرقم وزارة الخارجية ٥١١٤/٧٨ والموجود في دار السجلات البريطانية (لندن) •

هذه الزيارة فاعلن على ملأ من اهالي البصرة ولاءه للسلطان . وأمام الموقف الصلب الذى وقفه السلطان من الاطماع والتدخلات البريطانية في قضاء الكويت تراجعت بريطانيا عن موقفها فاعتذرت للسلطان على لسان سفيرها في استانبول في ١٥ نيسان ١٩٠٠ مؤكدة اعترافها بالسيادة العثمانية على الكويت(٥) . ثم طلبت من الشيخ ان يعتذر بدوره فقصد البصرة مرة اخرى حيث جدد ولاءه للسلطان واكده . ولكن بالرغم من تجديد هذا الولاء للسلطان فقد اتصل الشيخ مبارك سريا بالحكومة البريطانية مرة اخرى في حزيران ١٩٠١ طالبا حمايتها . الا ان بريطانيا لم تستجب الى طلبه نظرا للظروف المحيطة في ذلك الوقت ، وفضلت استخدامه وهو ضمن السيادة العثمانية للتغلغل في تلك المنطقة المهمة وتثبيت نفوذها فيها .

ولم تخف على السلطات العثمانية مكائد الشيخ مبارك ومحاولاته لتمهيد دخول النفوذ البريطاني على هذا الجزء من ممتلكاتها . ولذلك فقد ارسل والي البصرة في شباط ١٩٠٢ حامية الى جزيرة بوبيان لمراقبة تصرفات الشيخ مبارك الامر الذى أدى الى يأسه من الحصول على الحماية البريطانية ، فحاول ان يحسن علاقاته مع والي البصرة وعاد فأكد ولاءه للسلطات العثمانية عام ١٩٠٥ وساهم في تلك السنة ببناء ثكنات للجيش التركي في البصرة .

يتضح من هذا كله ان بريطانيا ، رغم رغبتها في بسط حمايتها على الكويت انتهجت سياسة المحافظة على « الوضع القائم » هناك وذلك ببقاء الكويت تحت السيادة العثمانية ومحاولة ضمان مصالحها الخاصة ضمن وضعها هذا حتى نشوب الحرب العالمية الاولى .

اشتداد المنافسة الاستعمارية في الخليج العربي

لقد برزت في اوائل القرن العشرين المانيا في الميدان السياسي منافسة قوية لبريطانيا في المناطق الواقعة على طريق الهند وظهر مشروع سكة حديد

---

(٥) التقرير الرسمي عن العلاقات البريطانية مع الكويت المذكور سابقا .

برلين – بغداد الذي يهدف الى ربط اوربا بالخليج العربي •

وكان رأى المانيا ان تكون نقطة انتهاء هذا الخط عند بلدة الكويت او في محل آخر من قضاء الكويت على الساحل الشمالي من الخليج العربي • الا ان بريطانيا قاومت بادىء الامر هذه الفكرة لانها اعتبرتها تهديدا لمصالحها الستراتيجية والتجارية في تلك المنطقة • ولما رأت المانيا انها لا تستطيع تنفيذ مشروع سكة حديد برلين – بغداد دون التعاون مع بريطانيا فقد اقنعت حليفتها الدولة العثمانية بالدخول في مفاوضات مع الحكومة البريطانية لعقد اتفاقية تسهل تنفيذ هذا المشروع • وقد رافق هذه المفاوضات من جهة اتصالات بين بريطانيا والمانيا ادت الى الاتفاق على دخول بريطانيا مساهمة في شركة سكة حديد برلين – بغداد ، ومن جهة اخرى بين الدولة العثمانية وبريطانيا انتهت اولا بعقد قرض بريطاني للتخفيف من حدة الازمة المالية التي كانت تجابهها الدولة العثمانية وثانيا الى وضع مشروع اتفاقية باسم الاتفاقية البريطانية – العثمانية حول منطقة الخليج العربي في ٢٩ تموز سنة ١٩١٣ • وهي وان لم تصدق وبقيت مجرد مسودة فانها مع ذلك تعتبر تاريخيا أول محاولة رسمية لتحديد مناطق نفوذ الحكومة البريطانية في الخليج العربي وخاصة في الكويت وقطر والبحرين •

مسودة اتفاقية ١٩١٣

يقسم ما يتعلق من مشروع الاتفاقية هذه بالكويت الى قسمين اساسين(٦) :

اولا – مدى حقوق وواجبات شيخ الكويت الاقليمية والادارية :

١ – قسم مشروع اتفاقية ١٩١٣ الاراضي التابعة لقضاء الكويت الى قطاعين : –

أ – يكون القطاع الاول على شكل نصف دائرة مركزها بلدة الكويت ، وتبدأ حدوده في الشمال من نقطة عند اقصى خور الزبير وتنتهي في الجنوب في القرين (المادة ٥) •

(٦) انظر خارطة قضاء الكويت •

ب ـ اما القطاع الثاني فتبدأ حدوده في الشمال على الساحل عند فتحة خور الزبير ثم ينحدر خط الحدود فورا نحو جنوب ام قصر وصفوان وجبل سنام حتى يصل الباطن فيتبعه باتجاه الجنوب الغربي حتى حفر الباطن ، ومنه يتجه نحو الجنوب الشرقي قرب الحبه ثم شرقا حتى يبلغ ساحل الخليج العربي قرب جبل منيفه (المادة ٧) .

٢ ـ تبقى الاراضى المذكورة اعلاه قضاء تابعا للدولة العثمانية يتمتع بنوع من الحكم الذاتي الاداري (المادة ١) على الاسس التالية : ـ

أ ـ يسمح لشيخ الكويت بممارسة هذا الحكم الذاتي الاداري داخل القطاع الاول الذي هو على شكل نصف دائرة (المادة ٢) .

ب ـ تكون القبائل القاطنة في القطاع الثاني داخل تبعية شيخ الكويت فيستمر في جمع العشر كما كان يفعل سابقا ويمارس اعمال الادارة بصفته قائمقاما عثمانيا دون تدخل من الدولة العثمانية او أقامة حاميات عسكرية لها في ذلك القطاع او القيام بعمل عسكري بدون تفاهم مسبق مع الحكومة البريطانية (المادة ٦) .

٣ ـ أ ـ يرفع شيخ الكويت العلم العثماني كالسابق واذا رغب فيسمح له بكتابة كلمة الكويت في زاوية منه (المادة ٢) .

ب ـ يمتنع الشيخ عن ايواء المجرمين من الالوية المجاورة وكذلك تفعل تلك الالوية بشأن المجرمين من الكويت .

ج ـ تمتنع الدولة العثمانية من التدخل في امر من يخلفه في المشيخة، ولكن في حالة حدوث فراغ فللحكومة أن تعين بفرمان قائمقاما اخر يعقبه ، كما لها ان تعين في الكويت شخصا يتولى رعاية مصالح الاجزاء الاخرى من الدولة العثمانية (المادة ٢) .

ثانيا ـ تبعية الكويت :ـ

نص مشروع اتفاقية ١٩١٣ على :ـ

١ ـ اعتراف الدولة العثمانية بصحة الاتفاقات التي سبق ان عقدها

شيخ الكويت مع الحكومة البريطانية بما فيها اتفاقية ٢٣ كانون الثاني ١٨٩٩ (المادة ٣) ٠

٢ ـ استنادا الى التفاهم السابق بين الدولة العثمانية والحكومة البريطانية أثر التاكيدات المتبادلة بينهما في ايلول ١٩٠١ ، تعلن الحكومة البريطانية ، بالنظر الى أنه ليس في نية الدولة العثمانية اجراء تغييرات في وضع الكويت كما تحدده الاتفاقية الحالية ، انها سوف لا تغير طبيعة علاقاتها بالكويت ولا تبسط حمايتها عليها (المادة ٤) ٠

٣ ـ في حالة اتفاق الحكومتين العثمانية والبريطانية على مد خط حديد بغداد ـ بصرة الى ساحل الخليج في الكويت أو أية نقطة انتهاء اخرى تقع في القطاع الاول ، يتفق الطرفان على الاجراءات التي يجب اتخاذها لحماية الخط الحديدي والمحطات وتأسيس المخازن وغير ذلك من التسهيلات الضرورية (المادة ٨) ٠

ان مشروع هذه الاتفاقية وان لم يتهيأ له ان يصدق ، فانه مع ذلك يظهر درجة تدخل بريطانيا بشؤون الدولة العثمانية ومدى امتداد نفوذها وحقيقة اهدافها في الخليج العربي ، في الوقت الذي كانت فيه الدولة العثمانية تمر في دور تراجع تدريجي امام قوى الاستعمار الاوربي المتزايدة في اجزاء عديدة منها نتيجة الانحلال الذي اصابها انذاك ٠ ان ضعف الدولة العثمانية ، وخاصة حاجتها الشديدة الى المال لصيانة كيانها وللقيام بمشاريع اقتصادية من العوامل التي دفعت بها الى التنازل عن جزء من سلطانها اثناء محادثات مشروع اتفاقية ١٩١٣ ٠

والذي تجدر الاشارة اليه في هذا المشروع هي الاثار التي تركها في تخطيط مستقبل الوضع البريطاني في الخليج ، مع العلم ان الحرب العالمية الاولى حققت لبريطانيا عن طريق احتلال العراق والكويت اكثر مما كانت تصبو اليه في فصل الكويت عن العراق بطريق بسط حمايتها عليه ٠ ولذا لم يعد مشروع الاتفاقية المذكورة ذا بال بالنسبة اليها كدولة محتلة وان كانت قد استخدمته بعدئذ في تحقيق مآربها الاخرى ٠

ولا بد من التنبيه الى ان مشروع الاتفاقية هذا قد اوضح :-

١ - بقاء الكويت قضاء تابعا لولاية البصرة .

٢ - تقسيم القضاء الى قطاعين ، قطاع صغير لا يتجاوز مساحته ٨٫٥٠٠ كيلومتر مربع تقريبا يمارس فيه شيخ الكويت بعض الاعمال الادارية بصفته قائمقاما عثمانيا دون تدخل من السلطات العثمانية . وقطاع كبير يشمل باقي الاراضي التابعة لقضاء الكويت ليس للشيخ فيه سلطات ادارية سوى جباية العشر للدولة العثمانية من القبائل البدوية هناك ، كما كان يفعل قبلا .

٣ - ان من الجلي الواضح ان الذي استهدفته بريطانيا من النص على حدود اراضي القضاء في مشروع الاتفاقية هو تعريف بمنطقة نفوذها بصورة غير مباشرة وما في ذلك من تحديد لمدى تدخل السلطات العثمانية فيها . وتؤكد هذه النية بصورة خاصة ما نص عليه في مشروع الاتفاقية المذكورة حول اعتراف الدولة العثمانية بالاتفاقات التي سبق ان عقدها شيخ الكويت مع بريطانيا ومنها اتفاقية ١٨٩٩ الباطلة التي هدفت الى وضعه تحت الحماية البريطانية بصورة مباشرة .

الكويت والحرب العالمية الاولى

ان شيئا مما حاولت بريطانيا تحقيقه عن طريق اتفاقية ١٩١٣ لم يحدث ، لان الاتفاقية لم تصدق ، ولان قيام الحرب العالمية الاولى قد وضع الكويت بالنسبة لبريطانيا في موضع جديد دفعها الى العمل على تسخير شيخ الكويت كما سخرت غيره من شيوخ الجزيرة العربية في حربها مع الدولة العثمانية . وهذا الاسلوب الجديد يظهر جليا في الكتاب الذي ارسله المعتمد البريطاني السياسي وقنصلها العام في الخليج الى الشيخ مبارك الصباح بتاريخ ٣-١١-١٩١٤ . وهذا نصه :-

بعد التحية

الحاقا بالكتاب السابق المتضمن خبر نشوب الحرب بين الحكومة البريطانية وتركيا امرتني الحكومة البريطانية ان انقل الى سعادتكم شكرها على اخلاصكم وما بذلتموه من مساعدة وان

اطلب اليكم ان تهاجموا أم قصر وصفوان وبوبيان وتحتلوها ٠ وان تسعوا بعد ذلك بمعاونة السر الشيخ خزعل خان والامير عبدالعزيز بن سعود والشيوخ المخلصين الآخرين في تحرير البصرة من الحكم التركي فاذا تبين لكم ان هذا خارج عن استطاعتكم يجب ان تتخذوا التدابير اذا امكن لمنع النجدات التركية من الوصول الى البصرة أو حتى الى القورنة الى ان يصل الجنود البريطانيون الذين سنرسلهم ان شاء الله بأسرع ما يمكن ٠ واني آمل أيضا وصول اثنين من رجالنا العسكريين الى البصرة وقبل وصول جنودكم هناك ٠ وانه وان يجب ان يكون أسمى ما توجهون اليه اهتمامكم بهذا الخصوص هو تحرير البصرة وأهاليها من الحكم التركي فاننا ما زلنا نطلب اليكم ان تبذلوا اقصى جهدكم في منع الجنود وغيرهم من نهب الاموال التجارية العائدة الى التجار البريطانيين في البصرة وملحقاتها وان تحموا الاوربيين المقيمين في البصرة وتصونوهم من الضرر والاعتداء ٠ وقد أمرتني الحكومة البريطانية ان اعدكم لقاء مساعدتكم الثمينة في هذا الامر المهم اننا فيما لو نجحنا في عملنا وسننجح بفضل الله سوف لا نرجع البصرة الى الحكومة التركية ولا نسلمها لها قطعيا ٠ وعلاوة على ذلك فاني اقطع لكم بالنيابة عن الحكومة البريطانية بعض وعود خاصة لشخص سعادتكم وهي :

١ ـ ان تبقى بساتينكم التي هي الان في حيازتكم اعني بساتين النخيل الواقعة في ما بين الفاو والقورنة في حيازتكم وحيازة نسلكم معفاة من الضرائب والرسوم ٠

٢ ـ ان تحميكم الحكومة البريطانية فيما لو هاجمتم صفوان وأم قصر وبوبيان واحتللتموها من كل العواقب التي تنتج من جراء ذلك العمل ٠

٣ ـ وان تعترف وتقبل الحكومة البريطانية بأن تكون مشيخة الكويت حكومة مستقلة تحت الحماية البريطانية ٠

وارجو ان تقرأوا الكتاب المرسل في طي هذا وترسلوه باقرب وقت الى أمير نجد ٠ كتبت الى شيخ المحمرة كتابا كهذا الذي كتبته اليكم ٠

انني لواثق بصداقتكم القديمة للحكومة المعظمة واعتقد بان سعادتكم ستبذلون جهدكم في هذه الامور المهمة من كل الوجوه ٠

وانني شخصيا انتهز هذه الفرصة لاؤكد لكم عظيم احترامي ٠

التوقيع

سي ٠ اج ٠ نوكس

واستجابة لذلك قام الشيخ بكثير من المعاونة الفعلية للحملة البريطانية على العراق ، ومنها تدبير حماية مؤخرة الجيش الزاحف على البصرة . ونفذت بريطانيا خطتها الاستعمارية باحتلال العراق والكويت متخذة منه قاعدة لتنفيذ مآربها الاستعمارية في البلدان العربية الاخرى .

الكويت بعد الحرب العالمية الاولى

وقد انتهز المندوب السامي البريطاني حينذاك السير برسي كوكس احتلال العراق وانشغال الرأي العام العراقي بقضية الموصل فدبر معاهدة العقير سنة ١٩٢٢ بين السعودية والكويت التي اجبر فيها شيخ الكويت بتأثير الضغط البريطاني على التنازل عن ثلثي اراضي قضاء الكويت في العهد العثماني الى السعودية(٧) ، ويبدو ان هذا من العوامل الرئيسية التي تفسر الموقف السلبي الذي تقفه المملكة العربية السعودية اليوم من مطالبة العراق لاستعادة حقه بقضاء الكويت . وقد سكت الشيخ على موقف بريطانيا هذا ولم يحرك ساكنا ، لانه كان يعلم حق العلم ان الكويت ما زالت جزءا من لواء البصرة العراقي وان تصلبه قد يحمل بريطانيا على أعادة الحاقها بالعراق الذي هو الاخر تحت السيطرة البريطانية المباشرة .

الا ان بريطانيا شعرت بضرورة المحافظة على مركزها فى الكويت وترضية شيخ الكويت الذي كان اداة لتنفيذ سياستها وتحقيق اطماعها الاستعمارية ، فعملت على خلق كيان له بفصله عن العراق سنة ١٩٢٣

(٧) وهكذا فقد قسمت اراضى قضاء الكويت الى ثلاثة أقسام . قسم اصبح تابعا لبلدة الكويت وآخر اعطي للمملكة العربية السعودية وقسم ثالث اعتبر منطقة محايدة تشترك فيه الكويت والسعودية وذلك كما يلى بصورة تقريبية :

	كيلومتر مربع	مع نصف المنطقة المحايدة	النسبة المئوية
الكويت	١٤٫٧٠٠	١٧٫٠٠٠	٣٠
السعودية	٣٨٫٠٠٠	٤٠٫٠٠٠	٧٠
المنطقة المحايدة	٤٫٦٠٠	—	—
المجموع	**٥٧٫٣٠٠**	**٥٧٫٣٠٠**	**١٠٠**

مستجيبة الى مدعياته بشأن الحدود بينه وبين لواء البصرة • وهذا يظهر من الرسالة التي بعث بها المندوب السامي البريطاني في العراق الى الوكيل السياسي في الكويت بتاريخ ١٩ نيسان ١٩٢٣ والتي ذكر قصتها الوكيل السياسي نفسه في كتابه المعروف « الكويت وجيرانها » وقد جاءت الحدود التي وصفها المندوب السامي البريطاني في رسالته هذه مطابقة للحدود الشمالية للقطاع الثاني من قضاء الكويت التي وردت في مسودة الاتفاقية الانكليزية العثمانية لسنة ١٩١٣ والتي كانت بريطانيا قد احجمت عن ذكرها للشيخ في حينه لانها اعترفت بالكويت قضاء عثمانيا تابعا للبصرة • ولان تلك الاتفاقية لم تصدق ، وهكذا يكون المندوب السامي البريطاني في العراق قد تصرف بصورة كيفية بارض عراقية ، مخالفا بذلك ميثاق الانتداب الذي اقرته عصبة الامم في سنة ١٩٢٢ والذي يحرم على الدولة المنتدبة التنازل عن أي منطقة تابعة للدولة المنتدب عليها •

يتضح مما تقدم ان عملية السيطرة البريطانية على الكويت ومحاولة فصله عن العراق قد مرت بمراحل متعاقبة اهمها :-

اولا - مرحلة التشبث بشتى وسائل التهديد والرشوة لايجاد علاقات بين بريطانيا وشيخ الكويت تستهدف حمله على الخروج من سيادة الدولة العثمانية واخضاعه للنفوذ البريطاني التي انتهت بعقد اتفاقية ١٨٩٩ الباطلة مع الشيخ •

ثانيا - مرحلة الضغط على الدولة العثمانية للاعتراف لبريطانيا بشيء من النفوذ في الكويت تحت ستار منح شيخ الكويت بصفته قائمقاما عثمانيا نوعا من الحكم الذاتي الاداري في بلدة الكويت • وكادت هذه المرحلة ان تنتهي بمشروع اتفاقية ١٩١٣ بين الدولة العثمانية وبريطانيا غير ان مشروع الاتفاقية المذكورة لم يصدق • والذي يلاحظ انه رغم كل هذه المحاولات فقد بقي الكويت جزءا من لواء البصرة خاضعا للسلطات العثمانية •

ثالثا- وقد تلا ذلك مرحلة قيام الحرب العالمية الاولى واحتلال بريطانيا العراق والكويت معه • وبهذا فقد اخذت بريطانيا تتصرف بمصيره وفق

مصالحها الاستعمارية وتعمل على تثبيت عملية فصل الكويت عن العراق بالضغط والتهديد والقمع والرشوة وخلق كيان مصطنع لشيوخ الكويت وغيرها من وسائل الاستعمار .

وعلى الرغم من كل ذلك ، وحتى خلال الفترة التي سيطرت فيها بريطانيا على شؤون العراق الداخلية والخارجية وحكوماته المختلفة ، فقد ظل العراق حكومة وشعبا يطالب بعودة الكويت يؤيده في ذلك عمليا سكان الكويت انفسهم ، حتى لقد اصدر المجلس التشريعي الكويتي عام ١٩٣٨ قرارا باجماع الاراء بعودة الكويت الى العراق . وقامت مظاهرات شعبية واسعة في الكويت تطالب بتنفيذ قرار المجلس بانضمام الكويت الى العراق والتحرر من الاستعمار .

وكان من نتيجة ذلك ان حملت بريطانيا شيخ الكويت على حل المجلس التشريعي الامر الذي نتج عنه قيام ثورة مسلحة في الكويت مما ادى الى قتل عدد من المواطنين وسجن الاخرين وفرار كثيرين الى العراق وغيره من البلاد العربية . وهكذا استطاعت بريطانيا ان تقضي موقتا على حركة المطالبة بعودة الكويت الى العراق . ثم جاءت الحرب العالمية الثانية عندما اخضع العراق ثانية الى الاحتلال البريطاني بعد ثورته الوطنية عام ١٩٤١ . الا ان كل ذلك لم يغير مطلقا من طبيعة العلاقة التاريخية بين العراق والكويت ، اذ هي علاقة اساسها وحدة الارض ووحدة الشعب ، ولا تغيرها محاولات المستعمرين وعملائهم .

القسم الثاني

الحماية المزعومة - اتفاقية ١٨٩٩ الباطلة

لم تكن الكويت في يوم من الايام محمية بالمفهوم القانوني لهذه الكلمة ، فلا يمكن أن يستند في اعتبارها محمية الى ما اسمي باتفاقية ١٨٩٩ • اذ ان المحمية كما يستخلص من اجماع فقهاء القانون الدولي على تعريفها هي - الدولة التي تضع نفسها او التي توضع رغما عنها تحت حماية دولة احرى •

فالحماية اذن علاقة بين دولتين وتقوم على اساس معاهدة تعقد بينهما • قد ترتضيها المحمية طوعا وقد تفرض عليها فرضا ، وتحدد هذه المعاهدة العلاقة بين الدولة الحامية والدولة المحمية •

والذي لا شك فيه ان تعريف الحماية لا ينطبق بحال على الكويت • فلم تكن الكويت في يوم من الايام دولة مهما كان التسامح في تعريف الدولة • لم تكن تملك مقومات الدولة التي يتطلبها القانون الدولي • ولم تكن عضوا في العائلة الدولية لانها كانت في الواقع جزءا من الدولة العثمانية وبكلمة ادق كانت وحدة ادارية (قائمقامية) تابعة لولاية البصرة التي هي جزء من العراق •

ولم يكن لها اقليم واضح الحدود دوليا ، ولم يكن سكانها الا جزءا من سكان الدولة العثمانية ، فقد كانوا يتمتعون بالجنسية العثمانية وكانوا مرتبطين بها برباط قانوني وسياسي دائم فلم تكن هناك جنسية كويتية وكان شيخ الكويت نفسه من الرعية العثمانية ، كان موظفا عثمانيا يجبي الضرائب والرسوم باسم الحكومة العثمانية التي يتبعها • كما كانت في الكويت حامية عسكرية وكان علم الدولة العثمانية يرفع على بلدة الكويت •

ان في كل ذلك الدليل القاطع على ان الكويت ليست دولة وهي لا تملك الشخصية الدولية لتستطيع ان تعقد معاهدة حماية مع بريطانيا •

وبقى هذا الوضع القانوني للكويت حتى بداية الحرب العالمية الاولى اذ كانت بريطانيا تعترف بالسيادة العثمانية على الخليج ولم تكن الدولة العثمانية لتعترف بوضع بريطانيا الخاص في الكويت • لقد بقيت الكويت حتى بنظر بريطانيا جزء من الدولة العثمانية ، قضاء تابعا للواء البصرة •

وبعد احتلال بريطانيا لقضاء الكويت في الحرب العالمية الاولى فرضت عليه من جانب واحد ما اسمته « بالحماية » بينما تتطلب الحماية كما هو معلوم معاهدة بين دولتين تتمتعان بالشخصية الدولية ، ولذلك فان ما سمي بالحماية لم يكن حماية يعرفها القانون الدولى بل كانت احتلالا وعدوانا •

وبقى وضع الكويت هذا حتى بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى وتأسيس عصبة الامم ، اذ وضع العراق تحت الانتداب البريطاني والواضح لذلك ان الحكومة العراقية لم تكن تستطيع المطالبة بالكويت مطالبة مجدية •

والغريب ان الحكومة البريطانية وهي الحكومة المنتدبة قد امرت كما اسلفنا برسالة من مندوبها السامي في العراق الى وكيلها السياسي في الكويت في ١٩ نيسان ١٩٢٣ بتغيير حدود قضاء الكويت بشكل يدخل فيه أجزاء جديدة من ولاية البصرة •

والمعلوم ان من اول واجبات الدولة المنتدبة المحافظة على اقليم الدولة الموضوعة تحت انتدابها ولذلك فان هذا التغيير لا يمكن ان يفهم ولا يمكن ان ينسجم مع قواعد الانتداب الا اذا كان يراد به تغيرا اداريا داخليا وذلك يفترض ان بريطانيا كانت حتى ذلك الحين تقر ضمنا بان الكويت جزء من العراق • اما اذا كانت تريد بتلك الاوامر اقتطاع اجزاء من اقليم العراق فان عملها هذا بوصفها دولة منتدبة باطل لا اساس له من القانون ولا يترتب عليه اى أثر •

وقد كان العراق منذ تكوين الحكومة العراقية يطالب بالكويت على اساس انها جزء من اقليمه • الا ان بريطانيا كانت تتنكر لهذه المطالبة احيانا وتماطل في أمرها أحيانا أخرى • وما كانت حكومات قبل الثورة تستطيع

القيام باكثر من ذلك وهي غير حرة في رسم سياستها ومع ذلك فقد استمرت تلك الحكومات العراقية بالمطالبة بالكويت حتى قبيل زوالها سنة ١٩٥٨ • وقد ظلت هذه الحقيقة ماثلة في عهد الثورة في العراق حكومة وشعبا ولم يستجب المسؤولون في العراق لطلبات شيخ الكويت بالشروع بتحديد حدود بين العراق والكويت بل صرحوا اكثر من مرة ان ليس بينهما حدود •

الاستقلال المزعوم ـ اتفاقية ١٩٦١ الاستعمارية

ان سلطان بريطانيا في الكويت قد استمر اذن دون ان يجد له سندا غير الاحتلال والعدوان الواضح • ولم يكن للشيخ واعوانه من امر الكويت إلا ما لم تر بريطانيا غضاضة من ان تعهد به اليهم على ثقتها باخلاصهم لها • الا ان الرأي العام العالمي لم يعد يستسيغ هذا الاسلوب من العدوان • ولا سيما بعد ان نشطت حركات التحرر في البلاد العربية وفي العالم كله ، وبعد ان أعلنت الامم المتحدة الغاء الاستعمار وتصفيته •

ولذلك حاولت بريطانيا ان تتستر على امرها في الكويت وان تتخلص ولو ظاهرا من وضعها الشاذ فيها فرجعت الى اسلوب اخر من اساليبها التقليدية في الحفاظ على مصالحها الاستعمارية باللجوء الى « اتفاقية استقلال » اسمي عقدتها مع شيخ الكويت وهي اتفاقية ١٩-٦-١٩٦١[٨] •

فما قيمة هذه الاتفاقية وهل منحت الاستقلال حقا وما خطرها على العراق والبلاد العربية ومنطقة الشرق الاوسط ؟ ذلك ما سنحاول ان نبينه بايجاز في الفقرات الاتية :ـ

قيمة هذه الاتفاقية

ان ظروف هذه الاتفاقية تثير كثيرا من الريب • فقد اكتفي لعقدها بتبادل مذكرات بين الشيخ نفسه والمقيم السياسي للحكومة البريطانية • والمعلوم ان تبادل المذكرات لا يرجع اليه في العلاقات الدولية الا للاتفاق على امور ذات اهمية ثانوية • ولا شك ان الرجوع الى هذا الاسلوب في امر

(٨) راجع الملحق (١) لنص الاتفاقية المذكورة •

بالغ الخطورة كاعلان استقلال دولة يعكس حقيقة وضع الكويت السياسي المتخلف وينتج عن نظام حكمه البدائي الذي لا ينسجم بحال من الاحوال مع مفهوم الدولة في عصرنا هذا .

ولا شك ان هذه الحقيقة تظهر جليا عدم التكافؤ بين طرفي اتفاق ١٩-٦-١٩٦١ وتفضح حقيقة اغراضه وهي استمرار سيطرة بريطانيا من أجل حماية مصالحها في الكويت واسباغ ستار كاذب من الشرعية على وجودها في المنطقة .

الاتفاقية والاستقلال

ان حقيقة الاتفاقية ليست الا استمرارا لوضع الكويت تحت السيطرة البريطانية ، اذ انها تتحدث بوضوح عن استمرار العلاقات بين البلدين وبروح الصداقة الوثيقة وما كانت هذه العلاقات الا علاقات تابع ومتبوع ، وتتحدث ايضا عن تشاور الحكومتين عندما يكون ذلك مناسبا في الامور التي تهمهما . والامر المنطقي في تفهم هذا النص اذا توخينا الواقع هو انه يملي على الكويت ان تستشير بريطانيا بكل ما يترتب على ذلك من توجيه في فلك السياسة البريطاني .

يؤكد كل ذلك ما جاء من نص صريح على ان الاتفاقية لا تؤثر على استعداد بريطانيا لمساعدة حكومة الكويت اذا طلبت الاخيرة مثل هذه المساعدة .فالذي لا شك فيه ان هذه المساعدة لن تكون بغير مقابل يتصل مباشرة بالمصالح البريطانية القائمة في الكويت .

ان هذه الاتفاقية وان كانت تتحدث عن استقلال ظاهرا فانها تؤكد تبعية الكويت لبريطانيا . فالمعلوم ان الاستقلال يستلزم ان تكون الدولة حرة في تصرفاتها ولا تنصاع لاوامر تصدر اليها من دولة اخرى ، لان الحرية في اتخاذ القرارات التي تتلائم ومصلحة البلاد هي مصداق الاستقلال ومعياره . ولا شك في ان وضع الكويت الحقيقي لا يسمح للكويت الا بحرية مقيدة ان صح هذا التعبير هى الحرية التي تنسجم مع مصالح

بريطانيا في المجالين الاقليمي والدولي • وهنا يتضح خطر وضع الكويت الجديد •

خطر وضع الكويت الجديد

ان اثبات مصالح بريطانيا المركزة في الكويت اوضح من ان يحتاج الى دليل • فالاستقلال الاسمي الذي تشير اليه الاتفاقية الجديدة ليس الا اسلوبا اخر لاستمرار الحماية البريطانية ، حسبته بريطانيا اكثر انسجاما مع ظروف العالم في الوقت الحاضر ولذلك تبذل الجهود لاسباغ لون من الشرعية على هذا الاستقلال الاسمي عن طريق ادخال الكويت في الجامعة العربية من ناحية والامم المتحدة من ناحية اخرى •

ان قبول الكويت عضوا في الجامعة العربية بالاضافة الى انه اعتداء صارخ على حق العراق يمنح الكويت ضمانات متعددة منها حماية دول الجامعة العربية التي تلتزم بموجب ميثاق الجامعة باحترام نظام الحكم في كل دولة من اعضائها • ان هذه الضمانات ستؤدي في الواقع الى المحافظة على المصالح البريطانية التي خلق وضع الكويت الجديد لرعايتها • وفضلا عن ذلك فان من اسس الوضع الجديد استنادا الى الاتفاقية التي خلقته ان بريطانيا ملزمة بمساعدة الشيخ عند طلبه مما يتيح لبريطانيا فرص التدخل عسكريا في الشؤون العربية • وقد اتضح ذلك بدعوة الجيوش البريطانية لتهديد العراق في مطالبه التي أعلن منذ البداية انه لن يسلك في سبيل الوصول اليها الا الطرق السلمية •

ان امكانية استدعاء القوات العسكرية البريطانية في أي وقت وفق هذه الاتفاقية يجعل من الكويت قاعدة عسكرية لبريطانيا تهدد العراق والبلاد العربية ، بل تهدد الشرق الاوسط باسره • يضاف الى ذلك ان بريطانيا لن تعدم وسيلة للايحاء الى الشيخ لطلب مساعدتها هذه كلما رأت هي ان في وجودها المسلح في هذه المنطقة فائدة لمصالحها الاستعمارية ولن ينتظر من

الشيخ بل من نظامه القائم على حماية بريطانيا والمسير بسيطرتها ان يعصى لبريطانيا امرا او أن يخالف لها رغبة .

ان من يحاول الادعاء بعكس ذلك كمن يحاول تكليف الاشياء عكس طباعها . ولن يخفى على الشعوب العربية التي ناضلت للتخلص من الاستعمار هذه المؤامرة الجديدة التي هي في الواقع جزء من مخطط استعماري شامل. ان نجاح بريطانيا في محاولتها في الكويت ليست الا خطوة اولى في تنفيذ هذا المخطط الذي سيشمل حتما اقطارا اخرى من العالم العربي لا زالت ترزح تحت السيطرة الاجنبية منها اقطار الخليج العربي ومسقط وعمان والجنوب اليماني .

ان نجاح هذا المخطط سيجعل ضمن اعضاء الجامعة العربية في المستقبل القريب اتباعا بريطانيين لن يصدروا في قراراتهم الا عما يوحيه لهم حرصهم على المصالح البريطانية التي يعتمدون عليها في بقاء كيانهم ويرتبط بها مصيرهم .

* * *

ان هذه الحقائق تكشف عن زيف اتفاقية ١٩-٦-١٩٦١ وعن المؤامرة الاستعمارية المفضوحة التي تكمن وراءها ، والتي أرادت منها بريطانيا التستر على اغلال ما سمي باتفاقية ١٨٩٩ والتحكم بمقدرات الكويت بابقائها تحت حمايتها الدائمة .

هذا كله بالاضافة الى ان هذه الاتفاقية ستظل مصدر خطر كبير لا على العراق وحده بل على الوطن العربي كله والشرق الاوسط أيضا ، لانها خلقت من الكويت قاعدة عسكرية ستستخدم دوما للضغط على البلاد العربية المتحررة ولتهديدها . كما انها ستيسر لبريطانيا التدخل في شؤون الجامعة العربية نفسها . يضاف الى ذلك ان هذه الاتفاقية تؤلف جزءا من مشروع استعماري واسع المدى يهدف الى ابقاء سيطرة بريطانيا على منطقة الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية وجعلها قاعدة أمينة لاغراضها الاستراتيجية العسكرية ولضرب حركات التحرر العربي . لذلك فان الشعوب العربية مدعوة للعمل صفا واحدا على ازاحة هذا الخطر الجاثم في جزء من الوطن العربي والعمل على الغاء هذه الاتفاقية الجائرة لانها صورة أخرى لما

سمي باتفاقية عام ١٨٩٩ التي وصفها المقيم السياسي البريطاني في الكويت في صلب الاتفاقية الجديدة بانها تتعارض والسيادة والاستقلال ، كما ان الشعوب العربية مدعوة الان أكثر من أي وقت مضى للوقوف صفا واحدا والمطالبة بجلاء القوات الاجنبية المرابطة في الكويت والحيلولة دون استمرار الاستعمار في المنطقة الممتدة حول الجزيرة العربية من عدن حتى الكويت ٠

ملحق (١)

اتفاقية ١٩ حزيران ١٩٦١

فيما يلي نص مذكرة المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي الى حاكم الكويت ·

صاحب السمو

لي الشرف ان اشير الى المباحثات التي تمت مؤخرا بين سموكم وسلفي نيابة عن حكومة صاحبة الجلالة في المملكة المتحدة حول الرغبة في تحوير علاقة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلنده مع دولة الكويت مع الاخذ بنظر الاعتبار ان حكومة سموكم المسؤولة الوحيدة عن تصريف شؤون الكويت الداخلية والخارجية ·

لقد تم التوصل الى النتائج الآتية اثناء هذه المباحثات :

أ ـ انتهاء اتفاقية ٢٣ كانون الثاني عام ١٨٩٩ باعتبارها تتعارض وسيادة الكويت واستقلاله ·

ب ـ استمرار العلاقات بين البلدين وبروح الصداقة الوثيقة ·

جـ ـ تتشاور الحكومتان معا عندما يكون ذلك مناسبا في الامور التي تهمهما ·

د ـ ليس في هذه النتائج ما يؤثر في استعداد حكومة صاحبة الجلالة لمساعدة حكومة الكويت اذا طلبت الاخيرة مثل هذه المساعدة ·

اذا كان ما ذكر اعلاه يمثل حقا النتائج التي تم التوصل اليها بين سموكم والسر جورج مدلتن ، فلي الشرف ان اقترح ، بناء على تعليمات وزير خارجية صاحبة الجلالة ، ان هذه المذكرة وجواب سموكم بهذا الصدد يؤلفان اتفاقية بين المملكة المتحدة والكويت في هذا الامر تستمر نافذة المفعول الى ان يخبر احد الطرفين الطرف الآخر برغبته في انهائها مع اعطاء مهلة لا تقل عن ثلاث سنوات · وان تعتبر اتفاقية ١٣ كانون الثاني عام ١٨٩٩ منتهية اعتبارا من تاريخ هذا اليوم ·

لى الشرف ان أكون مع فائق تقديرى خادم سموكم المطيع

التوقيع (المقيم السياسي لصاحبة الجلالة)

دبليو· ايج· لوس

ملحق (٢)

بيان وزارة الخارجية في ٢٦ حزيران ١٩٦١

لا شك في ان الكويت جزء من العراق • فهذه حقيقة أكدها التاريخ ولن يفلح الاستعمار في طمسها أو تشويهها • فقد كانت الكويت تتبع البصرة منذ زمن طويل وبصورة خاصة اثناء الحكم العثماني وحتى اندلاع الحرب العالمية الاولى •

كانت الدول الاجنبية بما فيها الحكومة البريطانية نفسها تعترف بسيادة الدولة العثمانية على الكويت • فقد كان السلطان العثماني يعين شيخ الكويت بفرمان يمنحه لقب قائمقام ويعتبر بذلك ممثلا عن والي البصرة بالكويت • وهكذا ظل شيوخ الكويت يستمدون سلطتهم الادارية من السلطات العثمانيـــة في البصرة ويؤكدون ولاءهم للسلطان العثماني حتى عام ١٩١٤ •

كان الاستعمار البريطاني لاغراض عسكريـة واقتصاديـة يحاول بشتى الطرق ان يتغلغل في البلاد العربية منذ القرن الثامن عشر وذلك بالسيطرة على أجزاء من السواحل العربية الواقعة على طريق الهند والعمل على تركيز اقدامه فيها وخاصة منطقة الخليج العربي •

وكانت الكويت من جملة هـذه الاجزاء التي اختارتهـا بريطانيا لتنفيذ مخططها الاستعماري المذكور • لذلك فقد سعت الحكومة البريطانيـة على مد سيطرتهـا على الكـويت تدريجيـا والعمل على فصلها عن العراق ، وكان في جملة هـذه المسـاعي لفصل الكويت عن العراق ان عقد المقيم البريطـاني في الخليـج العربي في ٢٣ كانون الثاني ١٨٩٩ اتفاقا سريا مع الشيخ مبارك الزم فيه الشيخ نفسه وأولاده من بعده بالتزامات باطلة لانها تضمنت تنازلا عن حقوق لا يملكها هو نفسه كحق استقبال ممثلي الدول الاجنبية أو التصرف باقليم الكويت دون موافقة سابقة من السلطات البريطانية • وبالرغم من هذا الاتفاق فقد ظل شيخ الكويت على ولائـه للسلطان العثمـاني وعلى ارتبـاطه بوالي البصرة •

وقد حاول البريطانيون تارة أخرى في عام ١٩١٣ فصـل الكويت عن العراق وتقوية نفوذهم فيها عن طريق عقد اتفاق بينهم وبين الحكومة العثمانية بقصد سماح الدولة العثمانيـة لقضـاء الكويت بالتمتع بشيء من الحكم الذاتي تحت السيادة العثمانية • ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل اذ لم يتم عقد مثل هذا الاتفاق •

واذا كان الاستعمار البريطاني قد فشل في فصل الكويت عن العراق بالطرق المذكورة فانه قد عمد الى هذا بالقوة اذ اتاحت له الحرب العالمية الاولى فرصة تنفيذ مخططه باحتلال العراق والتحكم بمصيره وعزل الكويت عنه بكل ما لديه من قوة ونفوذ .

وبعد ان تحرر العراق في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ من نفوذ الاستعمار والسيطرة الاجنبية وأخذ يعمل مع الشعوب العربية والشعوب المحبة للحرية من اجل تصفية الاستعمار في كل مكان وخاصة في البلاد العربية ، وبعد ان نما الوعي القومي العربي لجأ الاستعمار البريطاني في الكويت الى أسلوب جديد فابتدع شكلا جديدا للعلاقات بينه وبين الكويت تحت ستار من الاستقلال الاسمي وهو في الواقع يهدف الى استمرار نفوذ الاستعمار وابقاء الكويت منفصلا عن العراق . ولهذا الغرض فقد عقدت الحكومة البريطانية في ١٩-٦-١٩٦١ مع شيخ الكويت اتفاقا استعماريا جديدا يتضمن انهاء اتفاقية عام ١٨٩٩ الباطلة .

لقد تضمنت هذه الاتفاقية الجديدة في الواقع استمرار الحماية البريطانية للكويت وذلك بتعهد الحكومة البريطانية بتقديم أية مساعدة يطلبها شيخ الكويت والتشاور بالشؤون المشتركة . يضاف الى هذا ان انهاء هذه الاتفاقية لا يمكن ان يتم الا بعد تقديم طلب تحريري يسبق الانهاء بثلاث سنوات على الاقل .

ان حكومة الجمهورية العراقية اذ تضع هذه الحقائق امام الرأي العام العربي والعالمي لتعلن ان الكويت جزء لا يتجزأ من العراق وتؤكد عزمها على مقاومة الاستعمار وعن ثقتها بان تصفيته ستتم في الكويت وغيره من أجزاء الوطن العربي وهي آتية لا محالة كما تعلن عن عزمها الاكيد على التمسك بوحدة الشعب في العراق والكويت والمحافظة عليها .

ملحق (٣)

موقف حكومة الجمهورية العراقية من التحشد البريطاني في الكويت

علق ناطق رسمي بلسان وزارة الخارجية في ٣ تموز ١٩٦١ لوكالة الانباء العراقية على تحشد القوات البريطانية في الكويت قائلا :

منذ ان اعلنت الجمهورية العراقية للعالم عن حقوقها المشروعة في الكويت اكدت على عزمها لاستعادة تلك الحقوق بالوسائل السلمية . غير ان الاستعمار الذى يتربص بالعرب دوما اخذ ينشر على نطاق واسع انباء مختلقة متهما الجمهورية العراقية بتحشيد جنودها في جزء معين من الوطن تارة وبانها تنوى استخدام العنف والقوة تارة أخرى ، وهو يرمي من وراء ذلك تضليل الرأي العام العربي والعالمي واحداث الشقة بين الدول العربية بعدما تحقق لها بجهود المخلصين من تقارب وتفاهم في مجال التضامن العربي .

ان حكومة الجمهورية العراقية اذ تستنكر هذه الحملة الظالمة التي لا تنطلي على العارفين بغايات المستعمرين وأساليبهم ، تنفي نفيا باتا هذه الافتراءات وتؤكد سياستها السلمية التي سارت عليها منذ ثورة ١٤ تموز ، كما تؤكد ما سبق لها ان اعلنته من انها تسلك كل الوسائل السلمية الممكنة لنيل حقوقها المشروعة . وهي الى ذلك ترى ان هذه الضجة التي افتعلتها بعض الدول الاجنبية المغرضة وفي طليعتها بريطانيا ، وسخرت من اجلها بعض الصحف ووكالات الانباء ، هي في الواقع ذريعة لترسيخ أقدام الحكم الاستعماري وتوسيع نفوذه في الوطن العربي والى تغطية تحشد القوات البريطانية وتبرير وجودها في منطقة الخليج العربي بحجة حماية شيوخ الكويت من غزو موهوم .

ان هذه الدول تعمل على اطالة امد الاستعمار للتمادى في تحقيق اطماعها الاقتصادية منها والعسكرية في هذه المنطقة الحيوية الممتدة حول سواحل الجزيرة العربية من عدن حتى الكويت ، ولمواصلة استخدامها قاعدة في الضغط على الدول العربية المتحررة وتهديد سلامتها واستقلالها .

ان الجمهورية العراقية تعتبر هذا التحشد الاستعمارى عدوانا على جزء من ارضها وتدخلا اجنبيا مفضوحا في شؤون

العالم العربي يهدد سلامة العراق مباشرة كما يهدد سلامة البلاد العربية الاخرى تهديدا خطيرا ويحطم حركات التحرر العربي في الاقطار الواقعة جنوب الجزيرة العربية وشرقها • ان حكـــومة الجمهورية العراقية اذ تعرض هذه الحقائق تشجب وتستنكر بقوة كل ما يتذرع به الاستعمار وعمـلاؤه وأعوانـه من حجج ومزاعم لتبرير هذا العدوان الاثيم ، وتناشد العرب جميعا شعوبا وحكومات بالا تنطلي عليهم أحابيل الاستعمار وخططه الهادفة الى بقاء نفوذه وسيطرته بعدما اجمع الرأى العام العالمي على تصفيته في كل مكان •

كما تناشدهم ايضا باتخاذ الحيطة والوقوف صفا واحـدا لتحرير ما تبقى من اجزاء الجزيرة العربية تحت السيطرة الاجنبية ولرد هذا العدوان الاستعمارى الظالم ومنع الاجنبي من ان يجد له منفذا للتدخل بشؤوننا العربية وتفـريق وحـدة الصف العربي ـ ذلك الصف الذي يخشاه اعداء العرب وكل الفئات التي تعمل على مقاومة وعرقلة الحركات التحررية العربية الرامية الى انهاء الاستعمار والقضاء على ذيوله المتمثلة بالنظم التي تبقى على التخلف المادى والثقافي والاجتماعي في البلاد العربية •

الفهرست


قضـــاء الكويت
شمال
مقياس الرسم
كيلومتر
بغداد
كربلاء
الحلة
النجف
الديوانية
الكوت
العمارة
الناصرية
شبيكة
سلمان
البصرة
صفوان
الفاو
خرمشهر
الكويت
منطقة الحياد
جزيرة وربة
جزيرة مسكان
جزيرة فيلكه
عوهه
جزيرة كبر
جزيرة قاروه
جزيرة ام المرادم
جزيرة القطعة
منطقة الحياد
الصفة
القرعة
حنو
بوشهر
الخليج العربي
القطيف
البحرين
قطر
الدوحة
الهفوف